

سيطرة الدولة علي الاقتصاد ليست كارثية دائماً! النرويج نموذج ..

هجرة أثرياء النرويج بسبب ارتفاع الضرائب

لماذا تُشبه النرويج السعودية لكن السعودية لا تُشبه النرويج!



مملكة النرويج تقع في شمال القارة الأوروبية وتحتل منطقة غرب شبه الجزيرة الاسكندنافية. تعد النرويج من أغنى بلدان العالم وأكثرها رعاية للضمان الاجتماعي. تصل مساحة النرويج إلى أكثر من 385 ألف كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة فقط لتكون بذلك إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية.

- مصر مليون مليون متر مربع وعدد سكان 109 مليون نسمة
- نسبة الأراضي المشغولة تبلغ حوالي 78990 كيلومتراً مربعاً ، أو 7.8% من إجمالي مساحة مصر.

تمتلك النرويج حدوداً طويلة مع السويد شرقاً. وتتجاور شمالاً مع فنلندا وروسيا. ومن الغرب تمتلك سواحل طويلة مع المحيط الأطلسي. وهي بلد غني بالنفط والغاز والطاقة الكهرومائية والنرويج -بلد قرصنة البحر عبر التاريخ- كانت دولة فقيرة، وتعتمد مصادر دخلها على صيد الأسماك والفلاحة حتى منتصف القرن الماضي.

الاقتصاد النرويجي هو معقل للرأسمالية مزدهرة الرفاه، ويضم مجموعة من نشاط السوق الحرة والتدخلات الحكومية. وتسيطر الحكومة على المجالات الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي، على نطاق واسع من خلال مؤسسات الدولة ذات الأغلبية التي تملكها. والغنية بالموارد الطبيعية في البلاد من الموارد الطبيعية النفط والطاقة الكهرومائية، والأسماك، والغابات، والمعادن، ويعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من 30% من عائدات الدولة.

النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم؛ لكن اختارت النرويج البقاء بعيدا عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء في نوفمبر 1994
الناتج القومي للنرويج 482.17 مليار دولار

- مصر 469 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي .

يشكل النفط والغاز ربع الناتج المحلي للنرويج بينما تشكل الضرائب نصف الناتج المحلي النرويجي. فربع النفط الذي تستودع النرويج غالبه في صندوقها السيادي هو في الواقع مسدد من فرض الضرائب على المواطنين. فرضية القيمة المضافة عندهم كالمسحوق ونحوها تبلغ 25% وضريبة الدخل على الأفراد 55% وضريبة الشركات من 28% - 78%. فمتوسط ما تدفعه الأسرة النرويجية من مجموع الضرائب يصل إلى مائة الف دولار سنويا.

ونتيجة لارتفاع الضرائب قد تخلى عدد قياسي من النرويجيين من فاحشي الثراء عن النرويج لصالح الدول ذات الضرائب المنخفضة بعد أن زادت حكومة "اليسار" الضرائب على الثروة إلى 1.1%.

حيث تمكنت المعارضة اليسارية بقيادة العمالي يوناس يار ستور من الفوز في الانتخابات التشريعية 2021 بالنرويج منهيبة بذلك ثماني سنوات من هيمنة اليمين.

حيث غادر أكثر من 30 مليارديرا ومليونيرا نرويجيا النرويج في عام 2022، وفقا لبحث أجرته صحيفة داغنز نارينغسليف النرويجية. وكان هذا أكبر من العدد الإجمالي لفاحشي الثراء الذين غادروا البلاد خلال السنوات الـ 13 السابقة. ومن المتوقع أن يرحل المزيد من الأفراد الأكثر ثراءً هذا العام بسبب الزيادة في ضريبة الثروة في شهر نوفمبر، الأمر الذي يعني خسارة الحكومة لعشرات الملايين من عائدات الضرائب.

وانتقل العديد منهم إلى سويسرا، حيث الضرائب أقل كثيرا. ومن بينهم الملياردير فيشر الذي تحول إلى رجل الأعمال الصناعي كيبيل إنغه آر يو كيه الذي انتقل إلى كانتون لوغانو الناطق باللغة الإيطالية، بالقرب من بحيرة كومو المفضلة لديه وعاصمة الموضة ميلان.

ريو كي (64 عامًا) رابع أغنى نرويجي، بثروة تقدر بحوالي 19.6 مليار كرونا نرويجية (1.5 مليار جنيه إسترليني). في رسالة مفتوحة، قال: "لقد اخترت لوغانو كمقر جديد لي - فهو ليس الأرخص ولا أقل الضرائب - ولكن في المقابل، هو مكان عظيم مع موقع مركزي في أوروبا ...

وسيكلف انتقاله النرويج حوالي 175 مليون كرونة نرويجية في فقدان الإيرادات الضريبية سنويا. السنة الماضية، (ريو كي) كانت أعلى ضرائب في البلاد حيث دفع حوالي 1.5 مليار كرونة نرويجية في الضريبة منذ عام 2008.

ويأتي انتقاله إلى سويسرا في أعقاب زيادة صغيرة نسبياً في الضرائب التي تستهدف أصحاب الثراء الفاحش في البلاد، الذين يواجهون ضرائب الثروات على المستويين المحلي والولائي. ويشمل ذلك ضريبة بلدية قدرها 0.7 في المائة على الأصول التي تتجاوز 1.7 مليون كرونة نرويجية للأفراد، أو 3.4 مليون كرونة للأزواج.

وهناك أيضا معدل ضريبة الدولة على الثروة يبلغ 0.3 في المائة على الأصول التي تتجاوز 1.7 مليون كرونة نرويجية. في نوفمبر، رفعت الحكومة معدل الدولة إلى 0.4 ٪ للأصول التي تزيد عن 20 مليون كرونة نرويجية للأفراد، و 40 مليون للأزواج، مما رفع الحد الأقصى لضريبة الثروة إلى 1.1 ٪.

و قدّر أولئك الذين غادروا البلاد كانت ثروتهم مجتمعة لا تقل عن 600 مليار كرونة نرويجية.

انتقلت تورد أولاند كولستاد، وهي شركة بيع بالتجزئة ومستثمر في مزارع السلمون، بثروة تبلغ حوالي 1.5 مليار كرونة نرويجية، من بود بو في شمال نواي إلى لوسيرن في سويسرا. وقال مالكها "لم يكن هذا ما أردته، لكن القواعد الضريبية المشددة والمتزايدة للحكومة الحالية تعني أنني بصفتي المؤسس والمالك المسؤول ليس لدي خيار"،

وقال كولستاد أن الزيادة في ضريبة الثروة تعني أنه سيدفع أكثر من 6 ملايين كرونة نرويجية، وهو ما اشتكى أنه سيضطر إلى دفع حصة 10 ملايين كرونة نرويجية لنفسه ليأخذ في الاعتبار زيادة ضريبة الأرباح.

"هذا هو للأسف واقع السياسة الضريبية اليوم. إنه من غير المبرر فرض مثل هذه التكاليف على الشركة عندما ترغب في خلق وظائف جديدة".

وقال كولستاد لصحيفة أفتنوستن النرويجية أنه عندما وصل لأول مرة إلى سويسرا لم يكن لديه أي أصدقاء هناك". أما الآن فكثيرون منا [من النرويجيين]، لذلك نلتقي بين الحين والآخر لنحتسي القهوة».

قال إرنلند غريمستاد، وزير الدولة في وزارة المالية، لصحيفة الغارديان أنه يأمل في عودة النرويجيين الأثرياء "في الوقت المناسب". "إذا تمتعت بالنجاح وأصبحت أغنياء في النرويج، نأمل أن تبقى وتستمر في المشاركة في المجتمع النرويجي". "إننا نشجع النرويجيين على النجاح في خلق القيمة وأن يصبحوا أغنياء. ونحن نعتقد أن النموذج النرويجي مع نظام رفاه عام قوي ومستويات تعليم عالية هما عاملان مهمان لجعل ذلك النجاح ممكنا.

والمودج الساند في النرويج هو أنه ينبغي للجميع أن يساهموا مساهمة ذات صلة بالقدرة، وبالتالي ينبغي للذين لديهم قدرة أكبر على دفع الضرائب أن يدفعوا أكثر بقليل".

وبالرجوع للاقتصاد فقد تميز الاقتصاد النرويجي بدرجة كبيرة للغاية من التنوع، حيث يزدهر القطاع الخاص، ومعه نظيره العام، وتنتج الدولة كافة أشكال الإنتاج، من صناعي وزراعي وخدمات ومواد خام بشكل متوازن إلى حد بعيد.

فعلى الرغم من أن القطاع الزراعي لا يسهم بأكثر من 1.8% في الناتج الإجمالي النرويجي إلا أن هذه النسبة تقترب من ضعف متوسطها لدى الدول المتقدمة (0.95%). على الجانب الآخر، يستحوذ القطاع الصناعي على ما يقرب من 36% من الناتج المحلي للبلاد.

بنسبة تقترب من 62% يأتي قطاع الخدمات في الصدارة باعتباره أكبر القطاعات المساهمة في الاقتصاد النرويجي. وعلى الرغم من أن هذه النسبة الكبيرة قد تشير إلى سيطرة القطاع الخدمي على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلا أنها تظل أقل من متوسطها لدى الدول المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والتي يستحوذ فيها قطاع الخدمات على ما يقرب من 80% من الناتج المحلي، مما يجعله يبدو وكأنه القطاع الأوحده.

يشير تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي إلى أن القطاع العام القوي في النرويج يتيح لها مثلًا الاستفادة بالقوى العاملة من النساء بصورة أفضل من بقية الدول، إذ يشكل النساء 67% من القوى العاملة في الحكومة والقطاع العام، بينما لا تتعدى النسبة 40% في ألمانيا و35% في الدول المتقدمة بوجه عام.

وعلى الرغم من معاناة القطاع العام من تدني نسبي في الكفاءة مقارنة بالقطاع الخاص، إذ تقدر منظمة التعاون الاقتصادي أنه أقل كفاءة من نظيره الخاص بنسبة 23%، إلا أنه يبقى رابحًا، بل ويمنح الاقتصاد النرويجي ميزتين رئيسيتين: أولهما امتصاص قدر جيد من العمالة، ولا سيما من النساء والفئات المهمشة، وثانيهما المساهمة في بعض المجالات التنموية التي يتمتع القطاع الخاص تقليديًا عن المساهمة فيها.

وهناك العديد من المبادئ التي يسير عليها الاقتصاد النرويجي والتي تسهم بشدة في إبقائه صحيًا وقويًا، وعلى رأسها فكرة "الاقتصاد الشامل"، ويقصد به العديد من المبادئ لعل أهمها التوازن بين القطاع النفطي ونظيره التقليدي.

فالنرويج تضع نسبة معينة (تتراوح عادة ما بين 3 و5%) من العجز في الموازنة لا تتخطاها. وفي الوقت نفسه تحرص على ألا يتم تغطية ذلك العجز من خلال عوائد الإنتاج النفطي، بل تقر الحكومة خططًا للتوسع في الإنتاج الصناعي أو تقليص الإنفاق الحكومي لتحقيق هذا الهدف.

تصف منظمة التعاون الاقتصادي الموازنة النرويجية العامة بأنها "الأكثر حيادًا" في العالم، حيث تتجنب النرويج، ومنذ ما قبل الأزمة المالية العالمية (2009) بأعوام، استخدام الموازنة كأداة لتشجيع النمو أو تثبيط التضخم. عدم استخدام الأدوات المالية أمر صحي لأنه يسهم في اقتصاد أكثر استقرارًا ويحقق نموًا حقيقيًا ولكنه يحتاج اقتصادًا قويًا ومتنوعًا للسماح بتلك السياسة.

كما تصف "فوربس" قرار النرويج بعدم الدخول ضمن العملة الأوروبية الموحدة "يورو" بـ"القرار الحكيم" بسبب عدم اضطراب النرويج لتحمل أعباء الاقتصادات الأقل نموًا في الاتحاد الأوروبي، كما تعاني ألمانيا على سبيل المثال.

وعلى الرغم من كافة المؤشرات الإيجابية السابقة، فإن الأمر لا يخلو من إمكانية لتطوير الاقتصاد، ومن ذلك نسبة الضرائب العالية التي تفرضها البلاد والتي تصل إلى 38.5% خلال العام المنصرم، ولا شك أن هذا الأمر يحول دون تدفق المزيد من الاستثمارات للبلاد.

بل وترجع "بلومبرغ" استمرار حصول النرويج على استثمارات على الرغم من عقبة الضرائب إلى الاستقرار السياسي الاستثنائي واستقرار العملة، الذي يجعلها بمثابة أحد الملاذات الآمنة للاستثمارات على الرغم من التكلفة الكبيرة التي تتكبدها الأعمال، إلا أنها تبدو خيارًا مأمونًا في أوقات الاضطرابات الاقتصادية.

وبوجود قطاع عام قوي، وموازنة محايدة، واقتصاد يسعى للتوازن بين مختلف القطاعات، واستثمارات أجنبية بسبب "الاستقرار" يبدو الاقتصاد النرويجي بطبيعة الحال مختلفًا عن اقتصادات معظم الدول في الوقت الحالي بما يسمح له بالإبقاء على معدلات نمو صحية حتى مع تعثر اقتصادات الدول المتقدمة الأخرى.

تعتبر النرويج الدولة الأولى عالمياً في مؤشرات الرفاهية بسبب منظومتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتمتلك النرويج أكبر صندوق سيادي بالعالم، وتعتمد في دخلها على النفط والسياحة والتكنولوجيا والصناعة والزراعة. ميزات التعليم والرعاية الاجتماعية والنظام الصحي وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، وغيرها، جعلت النرويج تتربع على قمة دول الرفاهية في العالم، رغم الأخطاء والثغرات في منظومة عمل أجهزة الدولة.

جنت النرويج عائدات قياسية من النفط والغاز العام الماضي، ويعود ذلك على وجه الخصوص إلى الحرب في أوكرانيا التي ساهمت في ارتفاع سعر الغاز إلى مستويات غير مسبوقة في أوروبا وحصلت الدولة على 1457 مليار كرونة (نحو 140 مليار دولار) من الدخل المتعلق بالمحروقات، "وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق"، وفقاً لتقديرات معهد الإحصاء النرويجي.

وعلى سبيل المقارنة، يشكل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف عائدات عام 2021. وحلت النرويج مكان روسيا بوصفها المزود الأول للغاز في أوروبا، بسبب انخفاض الإمدادات الروسية، مستفيدة من ارتفاع الأسعار التي وصلت إلى مستويات قياسية خلال الصيف.

وبالمقارنة بالمملكة العربية السعودية مثلا التي تتشابه في كونها دولة نفطية مع النرويج إلا أنها لا تفرض نظاماً ضريبياً مشابهاً للمفروض في النرويج، فكل ما ينتج عن تجارة النفط النرويجي يذهب للصندوق السيادي في البلاد، الذي يعد صندوق مخصص للأجيال القادمة، بينما ما يُنفق على المواطنين يأتي من خلال عمل الدولة وأدائها الضريبي والتجارة الداخلية والخارجية.

وبالمقارنة بين تجربتي النرويج والسعودية، فإن كل ما ينتج عن تجارة النفط في المملكة، يُنفق على المواطنين هناك، وهاتان السياستان تشيران إلى الفارق بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي ويبدو أن ولي العهد السعودي استلهم رؤية 2030 من مملكة النرويج ليحول الاقتصاد السعودي لإقتصاد مُنتج بعيداً عن النفط.

[Guardian](#)

هجرة أثرياء النرويج

[france 24](#)

فوز اليسار بانتخابات النرويج

[blomberg](#)

تقرير عن الإقتصاد النرويجي

[NYT](#)

النرويج تحل محل روسيا في تصدير الطاقة لأوروبا

